الأمم المتحدة

A/ES-10/302–S/2005/321*

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr :.General
23 May 2005
Arabic
Original: English

الجمعية العامة **مجلس الأمن**
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة **السنة الستون**
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٥ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة

تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بناء جدارها التوسعي على الأرض الفلسطينية المحتلة، في انتهاك خطير للقانون الدولي، بما فيه القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، واستخفاف بيِّن بفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤، وبإرادة المجتمع الدولي التي عبرت عنها الجمعية العامة في قرارها د إ ط - ١٠/١٥ المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

وقد أعلنت الحكومة الإسرائيلية اليوم نيتها مواصلة خططها التوسعية الرامية إلى توسيع جدارها بحيث يضم مستوطنة ''معالي أدوميم''، وهي أكبر مستوطنة إسرائيلية غير قانونية تقع في الأرض الفلسطينية المحتلة شرقي القدس. والخطة المسماة ''حلقة معالي أدوميم''، التي أقرها مجلس الوزراء الإسرائيلي في شباط/فبراير من هذا العام ستؤدي إذا نُفذت، إلى مصادرة مزيد من الأرض الفلسطينية وضمها ضما فعليا. وذلك من شأنه أيضا أن يفصل القدس الشرقية المحتلة ويعزلها عن بقية الضفة الغربية، كما أنه سيؤدي إلى تفاقم خطير لتقييد حرية حركة المدنيين الفلسطينيين من القدس الشرقية وإليها.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

230505 230505 05-34906 (A)
0534906

وفضلا عن ذلك فإن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تخطط لبدء تشييد جزء آخر من جدارها التوسعي عند إكمال حلقة معالي أدوميم، وهو جزء يربط هذه المرة بين مستوطنة ''غوش إتزيون'' غير القانونية وبين القدس من الجنوب. وتنوي السلطة القائمة بالاحتلال شق طريق، على غرار الفصل العنصري، للسماح للفلسطينيين بالوصول إلى الضفة الغربية، مع تخصيص مدخل صغير إلى القدس يُفتح فقط أمام ركاب السيارات القادمين من وادي الأردن. وينبغي إعادة التأكيد على أنه من الواضح أن الهدف من تمادي إسرائيل في هذه الأنشطة والممارسات غير القانونية ليس هدفا أمنيا كما تدعي ذلك السلطة القائمة بالاحتلال، بل هو ترسيخ حقيقة على أرض الواقع، بغية تقرير مصير القدس الشرقية المحتلة، التي تظل إحدى المسائل الجوهرية بالنسبة للتفاوض على تسوية نهائية، وبذلك تكون قد رسمت حدودا جديدة تنحرف بعيدا عن حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

إن بناء الجدار وجميع الممارسات الإسرائيلية غير القانونية تُبعدنا عن الحل السلمي، وتشكل عقبة كأداء أمام حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني حلا يستند إلى وجود دولتين. والواقع أن هذا الجدار التوسعي، إذا لم يوقَف بناؤه ويُفكك فإنه سيجعل الحل القائم على دولتين مستحيل التحقيق من الناحية المادية. وهذه التهديدات الخطيرة لمساعي إحلال السلام والاستقرار ينبغي أن يتصدى لها المجتمع الدولي، ويجب بذل جهود عاجلة لإعادة الطرفين إلى مفاوضات تهدف إلى تنفيذ خريطة الطريق والتوصل إلى حل للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني يستند إلى وجود دولتين.

ويجب أن يُبقي المجتمع الدولي هذه المسألة الحاسمة قيد نظره وأن يتخذ تدابير لإرغام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على الكف عن اتخاذ مثل هذه التدابير في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وهي تدابير تشكل انتهاكا للقانون الدولي وتعيق إلى حد كبير الجهود الجاري بذلها لإحياء عملية السلام الهشة. ومن واجب مجلس الأمن خاصة معالجة هذه المسألة واتخاذ التدابير اللازمة لضمان وفاء إسرائيل بالتزاماتها القانونية ووفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها القانونية بهذا الصدد، على النحو الوارد في فتوى محكمة العدل الدولية، وعلى النحو الذي دعت إليه الجمعية العامة بأغلبية ساحقة في قرارها د إ ط - ١٠/١٥ وفي قرارات أخرى كثيرة.

وتأتي هذه الرسالة إلحاقا برسائلنا السابقة البالغ عددها ٢١٧ رسالة والموجهة إليكم بشأن الأزمة المستمرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وتشكل هذه الرسائل المؤرخة ابتداء من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) وحتى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ (A/ES-10/298-S/2005/xxx)

سجلا أساسيا للجرائم التي اقترفتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تخضع إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للمساءلة عن جميع جرائم الحرب هذه وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنظمة لحقوق الإنسان التي ترتكبها ضد الشعب الفلسطيني، كما يجب تقديم مقترفي هذه الأعمال للعدالة.

وبناء على ذلك، ومتابعة للرسائل المشار إليها أعلاه، أبلغكم مع الأسف بأن قوات الاحتلال الإسرائيلي تستمر في استخدام القوة المفرطة والفتاكة ضد السكان الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال. ومنذ تقديم رسالتنا الأخيرة إليكم قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية ١١ فلسطينيا آخرين على الأقل، وبذلك يرتفع العدد الإجمالي للشهداء الذين قُتلوا منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ إلى ٣ ٦٦٤ شهيدا (وترد في مرفق هذه الرسالة قائمة بأسماء الشهداء المحددة هويتهم).

وأرجو ممتنة اتخاذ الترتيبات لتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سمية **البرغوثي**
القائمة بالأعمال بالنيابة

مرفق الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٥ الموجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة

أسماء الشهداء الذين قتلتهم قوات الاحتلال الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية*

(في الفترة من الأحد، ١٠ نيسان/أبريل إلى الاثنين ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٥)

الأحد، ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥:

١ - ناصر سمير الصفين (١٧ عاما) (إثر جروح أصيب بها في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥)

الخميس، ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٥:

١ - إبراهيم محمد محمود الحشاش السميري

الثلاثاء، ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥:

١ - إياد عيد ربيع الدويك

الخميس، ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥:

١ - فاطمة محمود أبو عبيد

الاثنين، ٢ أيار/مايو ٢٠٠٥:

١ - شفيق عوني مصطفى عبد الغني

الأربعاء، ٤ أيار/مايو ٢٠٠٥:

١ - آدي مفيد عاصي (١٤ عاما)

٢ - جمال جبر إبراهيم عاصي (١٦ عاما)

٣ - عبد الفتاح يوسف محمود رداد (إثر جروح أصيب بها في ٢ أيار/مايو ٢٠٠٥)

الجمعة، ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٥:

١ - وداد محمد كمال القواد التميمي

الاثنين، ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٥:

١ - عمر مطيع عبد الرحمن عصراوي

٢ - محمد حمدان أبو شعر (١٨ عاما) (إثر جروح أصيب بها في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٥)

---

* بلغ العدد الكلي للشهداء الفلسطينيين الذين قتلتهم قوات الاحتلال الإسرائيلية منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ٣ ٦٦٤ شهيدا.